

أثر العلاقات الألمانية-الفرنسية في الاتحاد الأوربي وصنع قراره (١٩٩٠-٢٠٠٩)

د. نديم خليل محمد

مديرية تربية ديالى - تربية المقدادية

الملخص:

يعدّ المحور الألماني- الفرنسي هو الأساس في انطلاق وتراجع الاتحاد الأوربي بسبب القناعة المشتركة بأهمية العمل المشترك ضمن الإطار الأوربي والمحرك الدافع لتطور الاتحاد الأوربي واستكماله لمقومات القطبية على مستوياتها الثلاث الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، فأساس هذا المحور هو ما تتمتع به تلك الدولتان من قوة وتقل يُمكنهما من ممارسة التأثير ضمن دائرة إقليمية أوسع، كما كانت العلاقات الألمانية-الفرنسية دوماً مقياسه بقياس قدرتهما المشتركة في تطوير الاتحاد الأوربي، لذا وصفا كمحركات للتكامل الأوربي على الرغم من أن هنالك أموراً كالبناء الأوربي العسكري والمالي لا يمكن أن يتم بالاعتماد على العلاقات بينهما فقط، إذ يجب أن تشارك الدول الأوربية الأخرى في ذلك. وكان تأثير العلاقات الألمانية-الفرنسية في الاتحاد الأوربي واضحاً على أصعدة عديدة ولأجل بيان ذلك سنتناول تأثير العلاقات الألمانية-الفرنسية في تكوين الاتحاد الأوربي سواء على مستوى الطروحات الفكرية أو على مستوى التطبيق، وتأثير علاقاتهما في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي، والتأثير في رسم السياسات العامة في الاتحاد الأوربي، وتأثير العلاقات الألمانية-الفرنسية في بناء القوة العسكرية الأوربية المستقلة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الألمانية الفرنسية، الاتحاد الأوربي، صنع القرار، التأثير، النشأة.

Summary

The German-French axis is the basis for the start and decline of the European Union because of the common conviction of the importance of joint action within the European framework and the driving force for the development of the European Union and its completion of the components of polarity on its three economic, military and technological levels. Exercise influence within a broader regional circle, as German-French relations have always been measured by their shared ability to develop the EU, so they are described as engines of European integration, although there are such things as European construction. My military and financial resources cannot be based solely on their relations. Other European countries should be involved.

The impact of German-French relations in the European Union was evident on many levels. Public relations in the European Union, and the impact of German-French relations in building an independent European military power.

Keywords: German-French relations, European Union, decision-making, influence, development.

المقدمة:

شهدت العلاقات الألمانية-الفرنسية الكثير من التحولات والتغيرات، وهذه العلاقات عادت لتكون المحور الذي أعاد الوزن الدولي لأوروبا بعد أن تضاعل أمام القطبين العظميين على مدى نصف قرن تقريباً، وقد تيقنت الدولتان من ضرورة إعادة رسم سياستهما الخارجية بما يتلاءم مع المستجدات الحاصلة على الساحة الدولية. فالسياسة التوسعية القائمة على الحروب واستخدام الوسائل العسكرية لم تعد ضرورة لتحقيق المصالح القومية أمام تنامي الوسائل الاقتصادية والتطورات التكنولوجية والمعلوماتية، فالصراعات والأحلاف العسكرية بينهما أخذت تتلاشى مع بزوغ عالم جعل من التنافس الاقتصادي عنواناً لتحقيق مصالح، إذ في عالم الصراعات القديم كان هنالك طرف رابح وطرف خاسر، ولكن في عالم التنافس الجديد هنالك رابح أكبر ورابح أصغر، لذلك وبعد إدراك قواعد اللعبة الجديدة، قام صنّاع القرار في ألمانيا وفرنسا بطي الماضي وفتح ذراعيهما لمستقبل لهما فيه دور فاعل على الساحة الدولية من خلال أوروبا موحدة بقيادة ألمانية-فرنسية.

المبحث الأول

أثر العلاقات الألمانية-الفرنسية في نشأة الاتحاد الأوروبي

إن مشروع الاتحاد الأوروبي بدأ كمنظمة إقليمية منذ عام ١٩٥١ تحت اسم "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب"، مع هذا فإن فكرة الاتحاد الأوروبي ليست وليدة اللحظة بل أقدم من هذا التاريخ. لذا وقبل تبيان كيف نشأ الاتحاد الأوروبي وأثر الدور الألماني والفرنسي فيه، لابد لنا من تتبع أصل فكرة الوحدة الأوروبية.

أولاً- أثر العلاقات الألمانية-الفرنسية في نشأة الاتحاد الأوروبي على صعيد الطروحات الفكرية:

الوحدة الأوروبية ابتداءً هي مشروع فكري تبلور في أذهان مفكرين وحكماء وفلاسفة ورجال قانون ومصالحين اجتماعيين قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تسهم في بنائه النخب السياسية الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا، فقد ظهرت فكرة الوحدة الأوروبية في القرن الثالث عشر الميلادي، ومن بين الأسماء الرئيسة التي طرحت الفكرة مفكرون فرنسيون أمثال بيير ديبوا Pierre Dubois ومكسمليان سولي Maximilian Sully والقس سان بيير Abbe de Saint Pierre. ومفكرون ألمان أمثال ويليام ليبنتز W. Leibnitz وآخرون^(١). وفي عام ١٨٥١ تحدث فيكتور هيغو عن ولايات أوروبية متحدة، كما أعلن نابليون الأول أن قانوناً واحداً سيُنفذ على كل الإمبراطور وقد ألف كتاب فرنسيون كثيرون كتباً حول مشروع الوحدة الأوروبية مثل كتاب "أوروبا" المميز عام ١٩٢٩ قدم أريستد بريان مشروعاً حول الولايات المتحدة الأوروبية إلى عصبة الأمم. وقد ألف كتاب فرنسيون كثيرون كتباً حول مشروع الوحدة الأوروبية مثل كتاب "أوروبا" المميز لادوارد هريو عام ١٩٢٥، وكتاب "أوروبا وطني" للكاتب الفرنسي غاستون ريو عام ١٩٢٦، وكتاب "التاريخ الكبرى للمجموعة الأوروبية" لجويل بودان وماكس غونيل^(٢). وكان هنالك وعي أوروبي لاسيما من الجانب الألماني والفرنسي باستحالة وضع فكرة الوحدة الأوروبية موضع التطبيق ما لم يتم التغلب على المخاوف والشكوك العميقة بين هاتين الدولتين، لذلك كانت هنالك محاولات لإنشاء لجان شعبية الغاية منها إيجاد منابر للتفاهم والحوار بين النخب الثقافية والفكرية على الجانبين الألماني والفرنسي، ومن بين هذه المنابر اللجنة الألمانية-الفرنسية للمعلومات والتوثيق^(٣). ويلاحظ أن فرنسا كانت في مقدمة الدول الأوروبية في تبني موضوع تحقيق الوحدة الأوروبية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما سببته من دمار وخراب للأوروبيين، بدأ الإحساس باتجاه التكامل يأخذ أبعاداً أكثر حيوية وواقعية عما سبق^(٤)، لذا عملت فرنسا على دعم المؤسسات الغربية

الرسمية وغير الرسمية وكان من أشهر المنظرين لفكرة أوربا الموحدة هو جان مونييه Jean Monnet (١٨٨٨-١٩٧٩)^(٥) الذي تمحورت فكرته المتأثرة بالمنهج الوظيفي على وضع المشروعات الفيدرالية الطموحة جانباً والتركيز على اختيار أحد القطاعات المهمة ووضعها تحت سلطة أوربية مشتركة تُزوّد بكل الصلاحيات، وقد اقترح قطاع الفحم والصلب لأنه القطاع الوحيد القادر على حل المعضلة المزدوجة لإشكالية الوحدة الأوربية أي معضلة الأمن والمعضلة المؤسسية، وأدرك مونييه أن قيام سلطة أوربية مشتركة بإدارة القطاع الذي تعتمد عليه الصناعات العسكرية الألمانية هو الضمان الوحيد الذي يُمكن فرنسا من التغلب على عقدة خوفها من ألمانيا، وبالنسبة لألمانيا فإن الفكرة ذاتها كانت مغرية لها أيضاً لأنها تساعد على إزلة كافة العقبات أمام عودة سيادتها، وإنما يمكن أن تجعل منها أيضاً شريكاً متساوياً مع فرنسا في قيادة المسيرة الأوربية^(٦). كما أن اختيار مونييه لقطاع الفحم والصلب لأنه عصب الصناعة الأوربية وليس صناعة السلاح فحسب، فنجاح التكامل الأوربي في هذا المجال لا بد أن يقود بطبيعة الحال إلى توسيع نطاق التجربة التكاملية بما يسهم في صعود سلم التجربة التكاملية من الأسفل وليس من الأعلى^(٧). ولأن أفكار مونييه كانت قوية بما يكفي لإقناع روبرت شومان Robert Schuman (١٨٨٦-١٩٦٣) - وزير الخارجية الفرنسي - فقد أثرت هذه الأفكار إلى درجة جعلته يتبنى هذه الأفكار وي طرحها في مبادرة تحمل اسمه "مشروع شومان"، والتي شكلت نقطة الانطلاق الحقيقية لعملية التكامل والاندماج الأوربيين والتي تأسست على إثرها "الجماعة الأوربية للفحم والصلب" في عام ١٩٥١^(٨).

إنّ النقلة النوعية التي أحدثتها المجموعة الأوربية للفحم والصلب في مجال التعاون الأوربي جاءت هذه المرة من فرنسا أيضاً حين طرحت فكرة إنشاء "جماعة الدفاع الأوربية" على لسان رئيس وزرائها رينيه بيفن، إلا أن المشروع فشل بعد أن رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية المصادقة على المعاهدة^(٩).

كما تم تشكيل لجنة برئاسة كريستيان فوشيه لدراسة وتقديم مقترحات حول السبل الكفيلة لإضفاء طابع دستوري على وحدة الشعوب الأوربية، وقد تضمنت خطة فوشيه الأولى المُعلنَة في ١٩ تشرين الأول ١٩٦١ مشروعاً لإقامة اتحاد بين الدول الأوربية في الإطار المؤسسي والهيكل التنظيمي الآتي:-

١- مجلس: ينعقد (٣) مرات في السنة ويتخذ قراراته بالإجماع.

٢- جمعية: تتشكل من نواب تُعيّنهم البرلمانات الوطنية وتُقدّم توصيات ترفع إلى المجلس لإقرارها.

٣ - مفوضية: تتشكل من موظفي وزارات خارجية الدول الأعضاء مقرها في باريس ومهمتها إعداد مؤتمرات القمة للمجلس.

ولأن المشروع عكس رؤية متطابقة مع الديغولية، فقد شككت فيه الدول الأوروبية، لذا أدخلت فرنسا تعديلات على المشروع لإدخالها في خطة فوشيه الثانية، وجرت مفاوضات بين وزراء خارجية الدول الست للمدة (٣/٢٠-١٧/٤/١٩٦٢) لكنها لم تحض بأي نجاح فقد خشيت الدول الأوروبية من هيمنة ألمانية- فرنسية مشتركة على أوروبا^(١٠).

ثانياً- أثر العلاقات الألمانية-الفرنسية في نشأة الاتحاد الأوروبي على صعيد التطبيق:

استطاعت ألمانيا وفرنسا من تحويل مشروع الوحدة الأوروبية من مجرد أفكار نظرية بحتة إلى واقع ملموس، إذ مثلَ عام ١٩٥١ نقطة انطلاق لهذا المشروع من خلال إنشاء "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب"، وجاءت بعدئذ عملية تطوير وتوسيع لتشمل قطاعات جديدة ودولاً جديدة إلى أن وصل هذا المشروع إلى ما يُسمى بـ"الاتحاد الأوروبي"، وقد جاء الدور الألماني- الفرنسي في نشأة الاتحاد الأوروبي على مرحلتين:

١ - **مرحلة ما قبل معاهدة ماستريخت:** لم يكن طريق الوحدة الأوروبية في التكامل والاندماج سهلاً بدون عقبات وعراقيل جهدت الدول الأوروبية ولاسيما ألمانيا وفرنسا على تجاوزها من أجل تحقيق وحدة أوروبية لها وزنها على الصعيد الدولي^(١١). وكان طريق الوحدة الأوروبية طويلاً ومحفوفاً بالمخاطر والمصاعب لاسيما بعد أن شهدت مسيرة هذه الوحدة انكاسة كبيرة في عام ١٩٥٤ حين رفضت الجمعية الفرنسية المصادقة على المعاهدة المنشئة "للجماعة الأوروبية للدفاع"، بعدها واجهت هذه المسيرة أزمة جديدة صدرها فرنسا أيضاً عند سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة عام ١٩٥٨ وتولي الجنرال ديغول السلطة لتبدأ صفحة جديدة في تاريخ فرنسا لها انعكاساتها الواضحة على مسيرة الوحدة الأوروبية، فقد كان الجنرال ديغول يحمل رؤية جديدة حيال أوروبا فحواها أن هذه الوحدة لا يمكن أن تصنع في أروقة الأجهزة البيروقراطية العاملة في بروكسل، وإنما يصنعها توافق الإرادة بين حكومات أوروبية منتخبة ديمقراطياً، ولاسيما التوافق والتنسيق الكاملين بين الحكومتين الفرنسية والألمانية^(١٢).

بعدها حدث التطور الثاني في مسيرة الوحدة الأوروبية في التوسع في مجال التجارة والسوق المشتركة ومجال الطاقة الذرية، فجاءت معاهدة روما ١٩٥٧ المنشئة "للسوق المشتركة"، وقد كان الربط بين موضوعي السوق المشتركة والطاقة الذرية مهماً لقبولهما معاً ولاسيما من قبل ألمانيا وفرنسا، فبالنسبة لألمانيا كان الهدف الرئيس بعد تعاضم قوتها الاقتصادية هو إنشاء السوق المشتركة

لتصريف منتجاتها دون الاهتمام بموضوع الطاقة الذرية، أما فرنسا فكانت على وعي بتفوق الصناعات الألمانية وبالتالي إمكانية حصولها على نصيب الأسد من فوائد السوق المشتركة، مع الاهتمام في ذات الوقت بتنمية برنامجها للطاقة الذرية^(١٣).

في عهد ديغول، شهدت المسيرة الأوروبية أزمات عديدة مثل رفض فرنسا لطلب انضمام المملكة المتحدة للسوق المشتركة في عام ١٩٦٣، ورفضها بأصرار لجميع محاولات الإصلاح المؤسسي الهادفة إلى دعم المؤسسات الأوروبية المشتركة مثل رفض الاقتراح الخاص بانتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي بالاقتراع المباشر واستخدام الفيتو في حزيران ١٩٦٣ للحيلولة دون تبني هذا التعديل، ووصل التصعيد الفرنسي إلى حد قيام فرنسا بتجميد نشاطها في المجموعة الأوروبية ومقاطعة اجتماعات أجهزتها المختلفة، وتبنت "سياسة المقعد الخالي" احتجاجاً على الموقف الذي اتخذته المفوضية في ٨ نيسان ١٩٦٥ والذي يربط بين الموافقة على اللائحة المالية الجديدة والواجبة التطبيق في إطار السياسة الزراعية المشتركة وبين إدخال إصلاحات مؤسسية بهدف التعجيل بعملية الاندماج الأوروبي^(١٤).

كان التطور الثالث في مسيرة الوحدة الأوروبية في دمج المجموعات الأوروبية الثلاث في مجموعة واحدة حسب اتفاقية الدمج التي وُقعت في ٨ نيسان ١٩٦٥ وبُدئ بتنفيذها في ١ تموز ١٩٦٧ تحت مسمى "المجموعة الأوروبية"^(١٥).

بعد رحيل الجنرال ديغول، انضمت قافلة ثانية إلى الوحدة الأوروبية تمثلت بالمملكة المتحدة وأيرلندا والدنمارك في ١ كانون الثاني ١٩٧٣ لتصبح "أوربا التسع"، ثم انضمت قافلة ثالثة في ١ كانون الثاني ١٩٨١ تمثلت باليونان لتصبح "أوربا العشر"، وفي ١ كانون الثاني ١٩٨٦ انضمت قافلة رابعة تمثلت بإسبانيا والبرتغال لتصبح "أوربا الاثني عشر"^(١٦).

٢- **مرحلة ما بعد معاهدة ماستريخت:** في هذه المرحلة المهمة انتقلت أوربا من المجموعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي وتوسعه إلى (٢٧) دولة، وسننتاول في هذه المرحلة أهم الأحداث والتطورات التي جرت للاتحاد الأوروبي فضلاً عن توضيح الدور الألماني- الفرنسي في هذه التطورات، وكالاتي:

أولاً- معاهدة ماستريخت وقيام الاتحاد الأوروبي ١٩٩٢:

كان العامل الحاسم في عقد معاهدة ماستريخت، التي وقعت في مدينة ماستريخت الهولندية في ٧ شباط ١٩٩٢ من قبل الدول الأعضاء الاثني عشر، يكمن في رغبة الحكومتين الألمانية والفرنسية

في تقوية الاندماج الأوربي بهدف ربط ألمانيا الموحدة بغرب أوروبا وخاصةً بعد الوحدة الألمانية، إذ يقرّ كبار المسؤولين في ألمانيا وفرنسا بأن الخطة الهادفة إلى دمج المارك الألماني في عملة أوربية موحدة كانت في جزءٍ منها قائمة على الاعتقاد بوجود لجم القوة الألمانية الناشئة بسبب توحيد ألمانيا^(١٧)، غير أن ألمانيا تمكنت من تعزيز ثقّتها بنفسها وباتت تقدم مقترحاتها فيما يتعلق بمستقبل التكامل الأوربي حتى من دون استشارة الزعماء الفرنسيين^(١٨).

أما أهداف معاهدة ماستريخت فقد تمحورت حول:

- ١- إنشاء نظام نقدي أوربي موحد قائم على وحدة حسابية "الإيكو" (ECO) يسعى إلى منح:
 - أ- تسهيلات في المعاملات وفي عملية تمويل الاقتصاد الأوربي بشكل عام.
 - ب- ممارسة السيادة النقدية على صعيد أوروبا الجماعية بشكل يمنح المؤسسات أسلحة من خلالها يتم الحد من التكاليف ويتم فيها فتح أسواق بشكل واسع وأكثر نشاطاً.
 - ج- تعزيز تقارب أكبر للاقتصاد الكلي بين الدول المشاركة بما يؤدي إلى تبني سياسة اقتصادية مشتركة.
 - د- السيطرة على مستويات التضخم والعمل على تحقيق الاستقرار في معادلات التبادل بين الدول الأعضاء.
 - هـ- توسيع دور "الإيكو" في المجموعة الأوربية بما يحقق الاندماج الأوسع والأشمل والأعمق بين دول الاتحاد^(١٩).
- ٢- رفع مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية والعمل على استقرار الأسس الثابتة للدول الأعضاء والحد من التضخم وخفض العجز في موازين المدفوعات للدول الأعضاء في الاتحاد^(٢٠).
- ٣- تأكيد الهوية الأوربية على الساحة الدولية من خلال تبني سياسة خارجية وأمنية ودفاعية موحدة تحمي المثل العليا والمصالح الأساسية لدول الاتحاد الأوربي.
- ٤- إقامة فضاء أوربي تُزال فيه الحدود الداخلية من خلال تحقيق تطوير اقتصادي اجتماعي متوازن ودائم يعزز قيام اتحاد اقتصادي ونقدي^(٢١).

قامت معاهدة ماستريخت بإرساء بعض المؤسسات وتوسيع صلاحياتها، ومن هذه المؤسسات:

- أ- المفوضية الأوربية: التي تضم (١٧) عضواً اثنان عن كل دولة من الدول الكبرى (ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إسبانيا وإيطاليا) وعضواً واحداً عن الدول السبع الأخرى، وتختص باقتراح التشريعات

وتطبيق المعاهدة وممارسة سلطات رقابية باتخاذ قرارات لها قوة القانون وإدارة موازنة المجموعة وتمثيلها.

ب- مجلس الوزراء الأوربي: الذي يضم (١٢) عضواً من الدول الأعضاء ومهمته اتخاذ القرارات النهائية.

ج- البرلمان الأوربي: الذي يضم (٥١٨) نائباً ينتخبون بشكل مباشر من مواطني الدول الأعضاء كل خمس سنوات، ويختص بمناقشة المسائل التي تهم الدول الأعضاء، ومقره في مدينة ستراسبورغ.

د- محكمة العدل الأوربية: التي تضم (١٣) قاضياً يُعيّنون لمدة ست سنوات، وتختص بتفسير القوانين والفصل في المنازعات وفق المعاهدات الأوربية المُبرمة. (٢٢)

لقد نقلت معاهدة ماستريخت أوربا إلى مرحلة تطور موضوعي يشكل متغيراً دولياً مهماً؛ لأنها مكّنت الأوربيين من تجاوز المفاهيم والمعتقدات القومية التي تقود إلى الحروب، فقد انصهرت أوربا كلها في إطار وكيان واحد هو الاتحاد الأوربي يسير بخطوات متأنية لاستكمال الصرح الأوربي بمنهج ديمقراطي سليم (٢٣).

وتنبثق أهمية معاهدة ماستريخت من الظروف الدولية التي عُقدت فيها ولاسيما بعد توحيد ألمانيا، أي أنّها فتحت الطريق إلى أوربا الكبرى بعد انتهاء تقسيم القارة الأوربية وإمكانية التوسع في الوحدة الأوربية إلى الدول المتحررة من الشيوعية، وبذا تسجل المعاهدة نهاية عصر وبداية عصر جديد (٢٤).

استطاعت ألمانيا أن تؤكد دورها العالمي عبر قيادتها للاتحاد الأوربي باتجاه ماستريخت والمشاركة الفعالة في إطلاق اليورو كعملة موحدة (٢٥). إذ صرّح المستشار الألماني آنذاك هيلموت كول دفاعاً عن المعاهدة بقوله ((لقد أدركنا في ألمانيا أهمية اغتنام الفرصة السانحة التي قد لا تتوفر وإنما كنا قد وحدنا بلدنا بعزم وحبوية وبنفس هذه الروح سنعمل على تحقيق الاتحاد الأوربي))، بينما أكد الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان أن ((المميزات التي سنأتي بها المعاهدة يمكن اختصارها في أربعة: "الأول" الوحدة النقدية و"الثاني" ازدياد في سلطة المجلس و"الثالث" تحديد صلاحيات اللجنة الأوربية و"الرابع" التقدم في تطوير وتوحيد سياسة الدفاع والخارجية المشتركة))، ودافع عن جهود ألمانيا في سبيل الاتحاد الأوربي حين ضحت بعمليتها (٢٦).

مما تقدم يتبين الدور الكبير الذي أدته ألمانيا وفرنسا في سعيهما إلى قيام الاتحاد الأوربي عبر حث الدول الأوربية على التوقيع على المعاهدة وعبر المقترحات التي قدمتها الدولتان لصياغة معاهدة ماستريخت المنشئة للاتحاد الأوربي.

ثانياً - معاهدة أمستردام ١٩٩٧:

اجتمعت الدول الأوربية الأعضاء في الاتحاد الأوربي في أمستردام للاتفاق على توقيع "معاهدة أمستردام" في ٢ تشرين الأول ١٩٩٧ التي كانت تهدف إلى زيادة الانصهار والتلاحم الأوربي خلال خمس سنوات في مجالي الأمن والقضاء، وقد كانت البصمة الألمانية واضحة في نصوص المعاهدة التي فتحت الباب لتوسيع الاتحاد لكي يشمل باقي الدول الأوربية الراغبة بالانضمام للاتحاد الأوربي، ومنحت المؤسسات الأوربية سلطات واسعة بغية الإسراع في زيادة النمو والازدهار الاقتصادي، ووضع الآليات التي من شأنها ردم الفجوة ما بين اقتصاديات أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية، وترسيخ أسس الديمقراطية والنظام الاجتماعي^(٢٧). ومعاهدة أمستردام هي خطوة مكملة لعملية التحول في الاتحاد الأوربي التي بدأت عام ١٩٩٣^(٢٨).

ثالثاً - معاهدة الدستور الأوربي ٢٠٠٥:

تمكنت اللجنة الأوربية المتخصصة، التي شكلها المجلس الأوربي برئاسة الرئيس الفرنسي ديستان في ١ كانون الأول ٢٠٠١ من إعداد الصيغة النهائية لمسودة الدستور الأوربي التي تضمنت تغيير نظام الرئاسة الأوربية واستحداث منصب رئيس المجلس الأوربي الذي سيتم انتخابه من الدول الأعضاء وتكون مدة تكليفه سنتين ونصف قابلة للتجديد، واستحداث منصب وزير خارجية الاتحاد الأوربي من خلال دمج منصب مفاوض الشؤون الخارجية ومسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي، وتضمين مشروع الدستور نظاماً اختيارياً للدفاع الجماعي المشترك عن أوروبا، كما منح مشروع الدستور صلاحيات أكثر للبرلمان الأوربي بحيث يمكنه التصويت على كافة القرارات في الاتحاد الأوربي^(٢٩).

شاب مشروع الدستور نقاط ضعف تسببت في فشله فيما بعد، فقد امتازت المعاهدة ببعدها التام عن معظم المشاكل التي تعاني منها أوروبا عدا الأداء الضعيف والفجوة بين المواطنين والنخب السياسية "العجز الديمقراطي" والاختلاف فيما يتعلق بعملية توسيع الاتحاد الأوربي وتكامله، ومن أهم مشاكل الدستور الأوربي هي:

- ١ - نظام حصص التصويت في مجلس الوزراء فقد رفضت بولندا واسبانيا مقترح يتضمن تمرير القرارات بموافقة أغلبية (٥٠%) من الدول الأعضاء تمثل (٦٠%) من تعداد سكان أوروبا.
- ٢ - اقتصر عدد المفوضين على (١٥) عضواً من الذين يحق لهم التصويت وهو أمر رفضته الدول الصغيرة.
- ٣ - يحوّل مشروع الدستور جغرافية أوروبا إلى سوق مفتوحة أمام الأعمال ورأس المال والى قلعة حصينة أمام المهاجرين والأجانب.
- ٤ - دور البرلمان الأوربي في إقرار الميزانية الأوربية.
- ٥ - مسألة الفيتو فيما يخص قضايا السياسة الخارجية والدفاع والضرائب كما طالبت المملكة المتحدة.
- ٦ - مسألة الدين وموقعه من الدستور الأوربي^(٣٠).

لقد تلقت معاهدة الدستور الأوربي ضربة قوية من فرنسا وهولندا لرفضهما إياها، ففي فرنسا رُفِضَ مشروع الدستور من قبل الأحزاب والتكتلات من أقصى اليمين ومن اليسار، فالجبهة الوطنية الفرنسية - وهي تكتل يميني - عارضت المشروع لأنه يُعدُّ انصاراً للهوية الفرنسية، في حين رفضه "الحزب الاشتراكي الفرنسي" أيضاً وذلك لأن المشروع يعتمد على التوجهات الليبرالية، أما الموقف الألماني بالنسبة للرفض الفرنسي والهولندي للمعاهدة الدستورية فقد أعلنه المستشار الألماني غيرهارد شرويدر بقوله ((إن رفض فرنسا للدستور الأوربي يعد ضربة للعملية الدستورية لكنها ليست نهايتها))^(٣١).

كما تصدرت قضية الدستور الأوربي أولويات أجندة المستشار الألمانية إنجيلا ميركل حين أشارت ((أن الفيتو الفرنسي ونظيره الهولندي لا يمكن أن يلغي موافقة ثمانين عشرة دولة عليه والتطور الايجابي من جانب بعض الدول الأخرى))، ومن هنا كان إعلان المستشار الألمانية عن خطة لإعادة صياغة مواد الدستور مع نهاية عام ٢٠٠٨ بحيث تتفق الآراء عليه على أن يتم طرحه على البرلمانات الوطنية للموافقة عليه بدلاً من الاستفتاء الشعبي^(٣٢).

وعلى الرغم من أن فكرة الدستور الأوربي قد جاءت بدعم فرنسي، غير أن نهاية هذه الفكرة كادت أن تكون من فرنسا نفسها وذلك برفضها مع هولندا لمشروع الدستور لولا التحركات المكوكية التي قامت بها المستشار الألمانية إنجيلا ميركل بين الدول الأوربية لغرض إعادة إحياء هذا المشروع بعد إجراء بعض الإصلاحات والتعديلات في نصوصه ليكون قبوله أيسر وأسهل هذه المرة.

رابعاً - معاهدة لشبونة ٢٠٠٧:

بعد إخفاق الدستور الأوربي، قرر الأوربيون استبداله بمعاهدة الإصلاح المؤسسي "معاهدة لشبونة" التي أعدها خبراء قانونيون في الاتحاد الأوربي، وتم التوقيع عليها من رؤساء الدول والحكومات الأوربية في ١٣ كانون الأول ٢٠٠٧، وهي على عكس مشروع الدستور الأوربي فقد أُعدت لتعديل "معاهدة ماستريخت" و"معاهدة روما"، وجاءت لتخرج الاتحاد الأوربي من عنق الزجاجة الذي وضعه فيه الدستور الأوربي وأبقت المعاهدة على العديد من التغييرات التي تضمنها الدستور الأوربي^(٣٣)، إذ أقرت وجود منصب رئيس متفرغ للمجلس الأوربي ينتخب لمدة سنتين ونصف ويتجدد لمرة واحدة، وسيوسع من العام ٢٠١٤ تصديق الغالبية المقيدة إلى مناطق جديدة، ولن تضم المفوضية أعضاء من كل البلدان الأعضاء، وفي مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة سيُدْمَج مناصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة والمفوض الأوربي للعلاقات الخارجية تحت اسم "الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية"، ويتولى منصب نائب رئيس المفوضية وسيُدعم هذا المنصب المدمج تجديد آخر دائرة العمل الخارجي^(٣٤).

المبحث الثاني

أثر العلاقات الألمانية-الفرنسية في توسيع الاتحاد الأوربي

لم تسمح ألمانيا وفرنسا لواشنطن بفرصة الاستفراء بالحركة الأوربية كما في سنوات الحرب الباردة، فعملتا على إقناع الأوربيين بضرورة تطوير الاتحاد الأوربي وتحويله إلى مؤسسة سياسية واقتصادية وأمنية فاعلة في العلاقات الأوربية والدولية، وقد أدى هذا النشاط إلى نتائج مهمة للغاية مثل توسيع الاتحاد الأوربي ليكون منافساً للمشروع الأطلسي^(٣٥). ففي قمة نيس ٢٠٠٠ وخلال حقبة الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوربي، تحمست ألمانيا لفكرة توسيع الاتحاد الأوربي إلى درجة الاستعداد للتضحية بمصالحها الذاتية، كما أكد ذلك المستشار الألماني غيرهارد شرويدر بقوله ((إن مبادرات تعميق وتوسيع الاتحاد الأوربي يجب أن تدرس مع فرنسا))، وكان هذا الطموح مطابقاً لطموح الرئيس الفرنسي جاك شيراك^(٣٦).

اتفقت ألمانيا وفرنسا على توسيع الاتحاد الأوربي من حيث المبدأ، غير إن الاختلاف كان في وجهة هذا التوسيع، ففي الوقت الذي دعمت فيه ألمانيا توسيع الاتحاد الأوربي نحو دول وسط وشرق أوربا، كانت الرغبة الفرنسية أن يكون التوسيع إلى الجنوب^(٣٧).

لقد قرر المجلس الأوربي المنعقد في كوبنهاغن وضع شروط لقبول عضوية دول أوروبا الشرقية فيما بات يُعرف بـ"معايير كوبنهاغن" التي تساعد على تأهيل الدول الراغبة في عضوية الاتحاد الأوربي^(٣٨)، وهذه المعايير هي:

- ١ - وجود نظام ديمقراطي وقانوني.
- ٢ - حماية الأقليات الوطنية.
- ٣ - احترام حقوق الإنسان.
- ٤ - مستوى معين للتشريعات الاجتماعية وحماية البيئة.
- ٥ - نظام اقتصادي يعمل بكفاءة عالية.
- ٦ - القدرة على النهوض بأعباء العضوية فضلاً عن تعزيز أهداف الاتحاد الأوربي في الوحدة النقدية.^(٣٩)

وفي "قمة لوكسمبورغ" المنعقدة في المدة ١٢-١٣ كانون الأول ١٩٩٧، قرر المجلس الأوربي، استناداً إلى تقرير المفوضية الأوربية حول إستراتيجية التوسع، المباشرة عملية المفاوضات فيما يتعلق بانضمام عشرة دول أوربية من وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد الأوربي^(٤٠). لذا سعت ألمانيا خلال حقبة رئاستها للإتحاد الأوربي إلى المضي قُدماً فيما يتعلق بمسألة المفاوضات مع هذه الدول بشأن انضمامها للإتحاد الأوربي، فقد بدأت (٨) فصول من المفاوضات من أصل (٣١) فصلاً تم التفاوض بشأنها مع كل بلد^(٤١). ففي ١ أيار ٢٠٠٤ انضمت بالفعل كل من (بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جمهورية التشيك، المجر، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا وقبرص)، وفي ١ كانون الثاني ٢٠٠٧ انضمت كل من (بلغاريا ورومانيا) ليصبح عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي (٢٧) دولة^(٤٢).

أما بالنسبة لانضمام تركيا للإتحاد الأوربي، رفضت ألمانيا وفرنسا ذلك واقترحت ألمانيا على لسان مستشارتها إنجيلا ميركل "شراكة متميزة" بدلاً من العضوية لتركيا وذلك لعدة مبررات منها:

١ - إن انضمام تركيا يعني تحول مركز النقل العسكري إلى دولة أغلب سكانها من المسلمين، وهذا ما تعارضه فرنسا وبعض الدول^(٤٣).

٢ - سجل تركيا في انتهاك حقوق الإنسان ومسألة الأقليات^(٤٤).

٣ - إن انضمام تركيا يعني حصولها على أكبر نصيب من عدد الأصوات اللازمة لاتخاذ القرارات داخل الاتحاد الأوربي لتنافس ألمانيا وبالتالي سنتفوق عليها لاسيما مع تزايد عدد سكان تركيا في حين عدد سكان ألمانيا في انخفاض مستمر.

٤ - تخوف ألمانيا من أن يقود انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي إلى تزايد تدفق المهاجرين الأتراك والأكراد إليها.^(٤٥)

بعد تعب أعضاء الاتحاد الأوروبي القدامى من التوسع، طُرحت تساؤلات حول الحدود النهائية التي يجب أن يقف عندها الاتحاد الأوروبي، ففي عام ٢٠٠٧ اقترح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إنشاء لجنة من الحكماء سُميت بـ"مجموعة الحكماء" للتركيز على الحدود النهائية للاتحاد الأوروبي، بيد أن الفكرة عارضتها الدول الراغبة بالتوسع كالمملكة المتحدة، فسُميت المجموعة فيما بعد بـ"مجموعة التأمل" التي ستساعد الاتحاد الأوروبي في استباق التحديات ومواجهتها بفعالية أكبر في المدة (٢٠٢٠-٢٠٣٠)^(٤٦).

مما تقدم يتبين مدى التأثير الألماني-الفرنسي في نشأة وتكوين الإتحاد الأوروبي فضلاً عن توسيعه رغم الاختلاف في مناسبات كثيرة سواء في طبيعة هذا التأثير أو حجمه أو غايته، ولكن يمكن القول عموماً بأن ألمانيا وفرنسا كانتا من أكثر الدول الأوروبية تأثيراً في نشأة وتكوين الإتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث

أثر العلاقات الألمانية-الفرنسية في صنع قرار الاتحاد الأوروبي

باتت بصمات ألمانيا وفرنسا واضحة وغير خافية على أحد في صنع قرار الاتحاد الأوروبي، فقد سعتا بكل ثقليهما إلى جعل عملية صنع القرار لاسيما في القضايا الأساسية أن تكون وفق مصلحتيهما، حتى لو أزعج هذا الأمر الكثير من الدول الأوروبية الأخرى، حيث عدت بعض هذه الدول المساعي الألمانية-الفرنسية بأنها رغبة في الهيمنة على قرارات الاتحاد الأوروبي. ولتوضيح ذلك سنتناول في البدء مؤسسات وآليات عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي ومن ثم تأثير العلاقات الألمانية والفرنسية في هذه العملية.

أولاً- مؤسسات وآليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي:

إن التطور الذي مر به مسار الوحدة الأوروبية كان من الضروري أن يصاحبه تطور في المؤسسات داخل الاتحاد الأوروبي كاستحداث أجهزة ومؤسسات جديدة فضلاً عن تعزيز صلاحياتها، وبسبب تشعب وتنوع القضايا التي ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يتخذ بشأنها موقفاً أو قراراً معيناً

ولاختلاف الدول الأوروبية في حجم ونوع الدعم الذي تقدمه للمؤسسات والأجهزة داخل الاتحاد الأوروبي، فقد تعددت وتتنوع الآليات التي يتم بها صنع القرار في الاتحاد الأوروبي.

١ - **مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي:** لدى الاتحاد الأوروبي نوعان من مؤسسات صنع القرار، الأول يتكون من مؤسسات ذات دور أساسي في عملية صنع القرار هي (المجلس الأوروبي والمجلس الوزاري والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية)، بينما يشمل الثاني مؤسسات لها دور استشاري ومن أهمها (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم).

أ- **المؤسسات الأساسية في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي:**

- **المجلس الأوروبي:** ويتألف من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهو أعلى سلطة لصنع القرار فيه، ويتمثل باجتماعات قمة الرؤساء في الاتحاد الأوروبي وينعقد ثلاث مرات في السنة وفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في باريس في قمة كانون الأول ١٩٧٤، غير إنه عدل عام ١٩٨٥^(٤٧). ويوصف بأنه مؤسسة بين الحكومات وليس فوق الحكومات، أي إنه حيز يبرز فيه دور الدول الأعضاء^(٤٨).

إن إصرار الجنرال ديغول على وجود جهاز سياسي يفود مسيرة الوحدة الأوروبية ويرسم ويحدد السياسات العليا للمجموعة الأوروبية لفت الانتباه إلى أهمية الدور الذي قد تؤديه مؤتمرات القمة لمعالجة الأزمات التي تواجه المجموعة الأوروبية، وتأسيساً على مبادرة مشتركة من الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان والمستشار الألماني هيلموت شميدت، فقد اتخذت قمة باريس ١٩٧٤ قراراً بعقد القمة الأوروبية بشكلٍ دوري ومنتظم كل (٤) أشهر^(٤٩)، وبالرغم من انتظام انعقاد اجتماعات القمة الأوروبية بدءاً من عام ١٩٧٥، بيد أنه تعين الانتظار حتى صدور "إعلان شتوتغارت" في نهاية قمة عام ١٩٨٣ لكي يظهر كوثيقة رسمية غير ملزمة نص يتعلق بتحديد اختصاصات المجلس الأوروبي، وهي كالآتي:^(٥٠)

- ١ - منح عملية البناء الأوروبي دفعة سياسية قوية.
- ٢ - تحديد مسيرة هذه العملية ورسم السياسة العامة التي توجه مؤسسات المجموعة الأوروبية.
- ٣ - مناقشة جميع الجوانب المتعلقة بإقامة اتحاد أوروبي والعمل على تحقيق التناغم ما بين هذه الجوانب.
- ٤ - تمهيد الطريق أمام ضم قطاعات جديدة لعملية التكامل.
- ٥ - التعبير عن الموقف الأوروبي المشترك في القضايا الخارجية.

- المجلس الوزاري: وهو المسؤول عن صنع سياسات الاتحاد الأوربي ويتألف من ممثل واحد عن كل دولة في الاتحاد الأوربي، وعادةً ما يكون الممثل وزيراً للخارجية، وتكون رئاسة المجلس بالتناوب بين الأعضاء لمدة ستة أشهر، وتتعدّد الاجتماعات في بروكسل^(٥١). ووظيفته الرئيسية هي وظيفة مزدوجة ذات بعدين مختلفين، الأول تشريعي والثاني تنفيذي، فالمجلس هو الذي يتولى سلطة التشريع ولاسيما في الأمور المتعلقة بالإسراع في عملية التكامل والاندماج في الاتحاد الأوربي، وهو كذلك أحد الأعمدة الرئيسية التي تقوم عليها السلطة التنفيذية في النظام السياسي للاتحاد الأوربي^(٥٢).

وبالنسبة للتصويت داخل هذا المجلس، فهناك ثلاثة أنظمة لاتخاذ القرارات، هي^(٥٣):

- نظام الأغلبية البسيطة على وفق مبدأ المساواة السيادية على أساس صوت واحد لكل دولة.
- نظام الأغلبية الخاصة وفق نظام التصويت الترحيحي الذي يعتمد على قوة كل دولة وتقلها السياسي والديمغرافي.
- نظام التصويت بالإجماع.

من هذا يُفهم بأن التصويت داخل هذا المجلس يتم بالإجماع أو بالأغلبية المؤهلة وفقاً للمجال الذي يخص الموضوع الذي يتم التصويت عليه، ولدى كل دولة عضو في المجلس عدداً من الأصوات يتناسب مع حجمها.

- البرلمان الأوربي: هو هيئة تمثيلية تعبّر عن إرادة الشعوب الأوربية، وتجسد تأييد الشعوب لفكرة الوحدة الأوربية وتكفل مشاركتها في عملية صنع القرار^(٥٤)، ويتم انتخاب هذا البرلمان بالاقتراع السري المباشر من المواطنين الأوربيين منذ عام ١٩٧٩ ولمدة (٥) سنوات ويتم اختيار رئيس و(١٤) نائباً له و(٥) مراقبين ماليين في منتصف كل دورة انتخابية أي كل سنتين ونصف، ويحدد برنامجه بنفسه، ويعقد اجتماعاته في المقر الرسمي له في ستراسبورغ، في حين يعقد دوراته الطارئة واجتماعات لجانه العادية في بروكسل^(٥٥).

ويؤدي البرلمان الأوربي وظيفتين هما:

- ١- وظيفة إشرافية: من خلال الإشراف على أداء المفوضية بطرح أسئلة شفوية وتحريرية للمفوضية ومناقشة التقرير السنوي لها وتقييم رئيس المفوضية وأعضائها، وإن ألقى اللوم على المفوضية في سوء الأداء، فلا بد أن تقدم استقالتها.
- ٢- وظيفة تشريعية: وذلك لوجوب أن يستشير المجلس الوزاري البرلمان الأوربي قبل أن يتخذ قراراته حول عدد من المجالات^(٥٦).

وصلاحيات هذا البرلمان هي:

- أ- إدخال تعديلات على مشروعات القوانين المقترحة في بعض الحالات.
- ب- حق الاعتراض على أي وقف أو تعطيل لصدور بعض التشريعات.
- ج- سلطة إصدار آراء مطابقة تخص المصادقة على المعاهدات المتعلقة بالانضمام أو المشاركة مع الاتحاد الأوربي.
- د- المشاركة في اتخاذ القرارات في بعض المجالات المهمة.^(٥٧)

يُعدّ هذا البرلمان الواجهة الديمقراطية لأوروبا أمام العالم الخارجي، ففيه تُمثّل الأحزاب السياسية الأوربية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار^(٥٨).

- **المفوضية الأوربية:** وهي تجسيد لفكرة الاندماج الأوربي، وتمثّل إطاراً للتعبير عن مصالح الاتحاد الأوربي برمته^(٥٩). ويقوم المجلس الوزاري بتعيين رئيس المفوضية من بين مرشحي الدول الأعضاء بقرار يتخذ بالأغلبية ويُنفذ بعد موافقة البرلمان الأوربي عليه، وبعدها يقوم المجلس الوزاري بالاتفاق مع رئيس المفوضية باختيار قائمة المفوضين الذين ترشحهم الدول الأعضاء، وبعد تعيينهم تصبح المفوضية هيئة مستقلة عن حكومات الدول الأعضاء^(٦٠). وتوسع عدد أعضاء المفوضية منذ عام ١٩٩٥ فأصبح عشرين عضواً، وفي "معاهدة نيس" قررت الدول الأعضاء أن تضم المفوضية مواطناً واحداً من كل دولة عضو وحين يصل عدد الدول الأعضاء إلى (٢٧) دولة يكون قد تجاوز الحد الأقصى المسموح به، لذلك يكون شغل المناصب بالتناوب^(٦١).
وتتمحور اختصاصات المفوضية في الآتي:

- ١- **التشريع:** من خلال إعداد كافة المقترحات اللازمة للمحافظة على قوة الدفع في حركة التكامل الأوربي والعمل على تطويرها باستمرار.
 - ٢- **التنفيذ:** أي تنفيذ ما يُشرّع من قوانين أو يصدر من قرارات كونها أحد الأجنحة الرئيسية للسلطة التنفيذية.
 - ٣- **المتابعة والرقابة:** فهي الحارس والضامن لتنفيذ أحكام المعاهدات ووفاء حكومات الدول الأعضاء بتعهداتها وإحالة المخالفات إلى المحكمة الأوربية.
 - ٤- **التمثيل:** في كونها الجهة التي تمثل الاتحاد الأوربي وتتحدث باسمه.^(٦٢)
- **محكمة العدل الأوربية:** وهي الجهاز القضائي للإتحاد الأوربي^(٦٣). وتتألف منذ عام ١٩٩٥ من (١٥) قاضياً بمعاونة (٩) محامين عموميين يعيّنون بالتراضي بين الدول الأعضاء ولمدة ست سنوات

قابلة للتجديد مع توفير الضمانات الكاملة لتمكينهم من القيام بأعمالهم على أكمل وجه وحماية استقلالهم وحياديتهم، ومن ثم يختار القضاة من بينهم رئيساً للمحكمة كل ثلاث سنوات، ولأن عدد المحامين أقل من عدد الدول الأعضاء، تقرر أن يكون لكل من الدول الكبرى الأعضاء في الاتحاد الأوربي محام واحد، أما الباقون فيتم اختيارهم بالتناوب من جنسيات مختلفة، وتختار المحكمة كل سنة أحد هؤلاء المحامين لشغل منصب المحامي العام الأول^(٦٤).
وتتمثل أهم وظائف هذه المحكمة بالآتي^(٦٥):

- ١ - الفصل في المنازعات بين الدول الأعضاء حول تفسير المعاهدات والاتفاقيات ذات العلاقة.
- ٢ - الفصل في المنازعات بين مؤسسات الاتحاد الأوربي من ناحية وبين الدول الأعضاء من ناحية أخرى.
- ٣ - الفصل في المنازعات بين الأفراد والشركات من ناحية وبين الدول الأعضاء من ناحية أخرى حول الحقوق والالتزامات المترتبة على أنشطة الاتحاد.
- ٤ - تفسير المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحاد الأوربي مع الأطراف الأخرى.
- ٥ - الفصل في القضايا المرفوعة إليها من المحاكم الوطنية وتحديد القوانين الواجب تطبيقها على هذه القضايا.

ب- المؤسسات الاستشارية في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي:

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوربية: وتمثلها تجمعات رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى^(٦٦)، لتحقيق هدفين رئيسيين، الأول ضمان أن تعبر القرارات الأوربية عن الحد الأدنى لتوافق المصالح بين المجموعات المعنية المختلفة، والثاني الحصول على دعم وتأييد هذه المجموعات لحركة التكامل والاندماج الأوربي، وتتألف هذه اللجنة من (٢٢٢) عضواً والمقاعد بحسب حجم الدولة، وتُشغَل المقاعد لمدة أربع سنوات، أما "معاهدة نيس" فقد رفعت هذا العدد إلى (٣٤٤) مقعداً حُصِّصَت للدول العشر التي انضمت إلى الاتحاد الأوربي في عام ٢٠٠٤^(٦٧). وينقسم أعضاء هذه اللجنة على ثلاث مجموعات، الأولى تمثل رجال الأعمال، والثانية العمال والثالثة مختلف جماعات المصالح الأخرى^(٦٨). ويؤكد الكثيرون على أهمية الدور الاستشاري الذي تقوم به هذه اللجنة داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوربي^(٦٩).

- لجنة الأقاليم: وأنشأتها "معاهدة ماستريخت" وتتألف من ممثلين للأقاليم والسلطات المحلية في الدول الأعضاء، وهي شبيهة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية في صلاحياتها القانونية والدستورية^(٧٠)، فهي لجنة استشارية مهمة جداً للتأكيد على طابع اللامركزية الذي يميّز عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والحرص الشديد على التشاور مع كافة القوى المؤثرة في عملية صنع القرار المحلي في الدول الأوروبية^(٧١). وتتكون من (٢٢٢) عضواً يمثلون السلطات المحلية وسلطات الأقاليم في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك وسّعت "معاهدة نيس" عدد المقاعد إلى (٣٤٤) مقعد، وتُشغل هذه المقاعد لمدة أربع سنوات بترشيح من الدول الأعضاء بعد توصية المفوضية الأوروبية وقرار المجلس الأوروبي بالإجماع، أي إن السلطات المركزية للدول الأعضاء هي التي تختار هذه المقاعد^(٧٢).

٢ - آليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي:

- يُصدر الاتحاد الأوروبي نوعين من التشريعات، الأول يكون مُلزماً من قبل الدول الأعضاء، أما الثاني فهو غير ملزم، والنوع الأول يشمل:
- ١ - **القواعد:** وهي تشريعات موجهة للدول الأعضاء وملزمة لها وقابلة للتطبيق عليها بشكل مباشر.
 - ٢ - **التوجيهات:** وهي تشريعات موجهة للدول الأعضاء وملزمة لها من حيث الأهداف والنتائج ولكنها غير ملزمة من حيث الوسائل وآليات تحقيق تلك الأهداف^(٧٣).
 - ٣ - **القرارات:** وهي تشريعات ملزمة للأطراف المخاطبين بها دون غيرهم.

أما النوع الثاني فيشمل^(٧٤):

- ١ - **التوصيات:** وهي ليست ملزمة من الناحية القانونية ولكنها ملزمة من الناحية المعنوية والأخلاقية.
- ٢ - **الآراء:** ويتم اللجوء إليها حين تظهر الحاجة إلى إيضاح أو تفسير مسألة غامضة أو موقف ملتبس.

وتوجد هناك أربع آليات يكمل أحدها الآخر، وهي:

أ - آلية التشاور: وهي على ثلاث مراحل:

- ١ - **مرحلة الإعداد:** إذ تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد الصياغة الأولى لمشروع مقترح إصداره بالتعاون مع الإدارات المختصة التابعة للمفوضية.

٢ - مرحلة التشاور: إذ يتعين على مجلس الاتحاد الأوربي أن يحدد أولاً ما إذا كان سيتشاور حول هذا المشروع مع المؤسسات الأخرى قبل أن يعرضه للتصويت لاتخاذ القرار بشأنه أم لا^(٧٥).

٣ - مرحلة الإقرار: وهي مرحلة إقرار المشروع بصيغته النهائية من المفوضية والمجلس بعد أن تعيد المفوضية فحص المشروع في ضوء تعليقات وآراء المؤسسات الأخرى وتعديله أو إحالته إلى المجلس^(٧٦).

ب - آلية التعاون: وتطبق في الأمور المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والنقدية، ويؤدي البرلمان الأوربي دوراً أقوى من الدور الذي يؤديه في آلية التشاور، وتبدأ إجراءات العمل انطلاقاً من المفوضية التي يتعين عليها إرسال المشروع المقترح إلى كل من المجلس والبرلمان وربما إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم، وبعدها يُعرض المشروع للتصويت على المجلس الوزاري لتحديد موقف مشترك منه بـ"الأغلبية الموصوفة" قبل أن يعيده إلى البرلمان لقراءة ثانية، وعلى البرلمان حينئذ أن يحدد موقفه النهائي من المشروع خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر بالرفض أو التعديل أو تجنب اتخاذ أي قرار بشأنه أو قبوله كما هو^(٧٧).

ج - آلية المشاركة: تبعاً لهذه الآلية يتعين على البرلمان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم قراءة أولى للمشروع المقدم من المفوضية بعد إقراره من المجلس، فإذا وافق عليه البرلمان دون تعديلات أو اقتراح تعديلات أقرتها المفوضية يصبح من الميسور تمرير المشروع كما هو أو إدخال التعديلات المقترحة إذا أقرها المجلس بالأغلبية الموصوفة، أما إذا رفض البرلمان المشروع أو رفضت المفوضية أو المجلس التعديلات المقترحة وأصبح من المتعذر التوصل إلى صيغة مقبولة ترضي الطرفين، يتعين على المفوضية والمجلس اتخاذ موقف مشترك وإعادة العرض على البرلمان مرة أخرى لقراءة ثانية، فإذا رفض البرلمان للمرة الثانية وبأغلبية مطلقة عندها تصل العملية التشريعية إلى مأزق ويتعذر على المجلس تمرير المشروع، أما إذا طلب البرلمان إدخال تعديلات جديدة فإنه يمكن تمرير التشريع إذا ما وافق المجلس بالأغلبية الموصوفة على جميع التعديلات المقترحة^(٧٨).

أما إذا وافق على بعض هذه التعديلات دون البعض الآخر أو تعذر الحصول على الأغلبية اللازمة لإقرار التعديلات المقترحة يمكن لرئيسي كل من المجلس والبرلمان التشاور معاً للبحث في إمكانية الدعوة لانعقاد لجنة للتوفيق تتألف من (١٥) ممثلاً من كلا الجانبين خلال ستة أسابيع للنظر في موقف المجلس في ضوء التعديلات المقترحة من جانب البرلمان، فإذا نجحت اللجنة بالعثور على أرضية مشتركة يُعرض الحل على كل من البرلمان والمجلس وتجري قراءة ثالثة لتأكيد الرفض أو

القبول من جانب المؤسستين بكامل هيئاتهما، أما إذا لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى حل وسط أو رُفِضَ هذا الحل من أحدهما فإن العملية التشريعية تصل إلى طريق مسدود وعندها لا يستطيع المجلس تمرير المشروع رغماً عن البرلمان^(٧٩).

د - آلية التصديق أو الاعتماد: وهي تُستخدم عادةً لإنهاء الإجراءات المتعلقة باعتماد أدوات قانونية معينة بالاتفاقيات أو المعاهدات الدولية أو إضفاء طابع الحجة والمشروعية عليها دون ضرورة اشتراك البرلمان الأوروبي في صياغة مضمون هذه الأدوات أو التدخل فيها بالحذف أو الإضافة أو التعديل^(٨٠).

ثانياً - أثر العلاقات الألمانية-الفرنسية في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي:

اتخذت الجهود والمسعى الألمانية-الفرنسية سُبلاً كثيرة الهدف منها هو التأثير في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي وبما يخدم مصلحة الدولتين نظراً لما تمتلكان من إمكانيات ووسائل ونفوذ داخل الهيئات والمؤسسات في الاتحاد الأوروبي، وغالباً ما كانت هذه المساعي على شكل صفقات وتسويات بينهما، الأمر الذي أثار حفيظة الدول الأوربية الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولاسيما الدول الصغيرة، ويمكن رؤية هذا التأثير من خلال:

أ - الإصلاح المؤسسي: فقد رأت فرنسا ضرورة قصوى في إجراء تعديل جذري في هيكل المؤسسات الأوربية يكون أكثر دعماً لموقف الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي، وفي ذات الوقت الحد من "حق الفيتو" الذي تمارسه الدول الصغيرة^(٨١)، فقد كانت هذه الدول من وجهة نظر ألمانيا وفرنسا مُبالغاً في تمثيلها في المجلس الوزاري والمفوضية والبرلمان أكثر من المطلوب^(٨٢). وقد سعت فرنسا قبل أيام من تولي رئاستها للاتحاد الأوروبي إلى الإعلان عن مفهومها الخاص بإصلاح المؤسسات الأوربية عند انعقاد مؤتمر للجنة الحكومات في البرتغال، وهي الدولة التي سبقت فرنسا بتولي الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، وأهم الأهداف التي ركزت عليها فرنسا مسألة وضع تشكيل جديد للجنة الحكومات ومسألة الأغلبية المميزة في التصويت^(٨٣)، في وقت كان المسعى الألماني يتجه إلى زيادة الممنوحة للبرلمان الأوروبي وإعطائه سلطات حقيقية تنفيذية وتشريعية لأن بديل ذلك وفقاً لألمانيا يعني اتحاد أوروبي موسع ومصاب بالشلل^(٨٤).

ب - نظام التصويت داخل المجلس الوزاري: وراعى هذا النظام حساسيات ومصالح الدول وتحديد الأغلبية كي لا تتمتع دولة بأغلبية ميكانيكية أو إمكانية عرقلة عملية اتخاذ القرارات، لذا يتطلب أغلبية (٦٢) صوتاً من إجمالي (٨٧) صوتاً إذا كان المشروع مقدماً من المفوضية، كما أن عرقلة

هذا المشروع كان يتطلب (٢٦) صوتاً بمعنى إجماع ثلاث دول كبرى أو عدد أكبر من الدول الصغرى^(٨٥).

كان يوجد في مؤسسات الاتحاد الأوروبي تخوف كبير من المطلب الألماني القاضي بأن يعكس التصويت داخل المؤسسات الأوروبية القوة السكانية للدول الأعضاء، وهو ما تعارضه فرنسا وعدد من الدول الأوروبية الصغيرة؛ لأنه قد يؤدي إلى هيمنة ألمانية على مقدرات أوروبا، وقد عارضت فرنسا بدعم من هذه الدول الصغيرة هذه القدرة التصويتية القوية، غير إنَّها عادت ووافقت في النهاية عليها بناءً على إصرار بولندا التي ترى أنها تعوّض بعدد سكانها نفوذاً سياسياً لا تمتلكه، شرط ألا يبدأ العمل بهذا النظام الاقتراعي الجديد قبل ٢٠١٤^(٨٦). كان هنالك تعادل في عدد الأصوات منذ عام ١٩٥٠ بين الدولتين المؤسستين للحركة التكاملية الأوروبية، أي ألمانيا وفرنسا، والذي أعطى لكل منهما (١٠) أصوات، ولكن هذا التعادل أصبح مُهدّداً مع بداية التسعينات من القرن العشرين عندما استكملت ألمانيا وحدتها لتقف في مقدمة الدول الأوروبية من حيث ثقلها السكاني، إلا أن فرنسا كانت حريصة على الاحتفاظ بهذا التعادل مع ألمانيا، ويُعدُّ من أهم ما حققته فرنسا خلال رئاستها للاتحاد الأوروبي هو تمكنها من الاحتفاظ بهذا التعادل، فقد تقدمت فرنسا بمشروع حل وسط تمت صياغته بعد أن استمعت إلى جميع وفود الدول الأعضاء وفيه تخوض معركة إعادة موازنة الأصوات على نحو يدعم مبدأ الأغلبية المميّزة عند التصويت داخل المجلس، وكان أهم ما جاء في هذا المشروع هو احتفاظ الدول الثلاثة الكبرى (المملكة المتحدة، وإيطاليا وفرنسا) كل منها بـ(٣٠) صوتاً وبهذا الترتيب تحتفظ الدول المؤسسة بالأغلبية المميّزة أمام تزايد عدد الدول الصغيرة. ومقابل هذا تتنازل الدول الكبرى عن أحد ممثليها في لجنة الحكومات عندما يحل عام ٢٠٠٥. وعقب هذا المشروع حدثت خلافات بين الدول الأعضاء انتهت بتعديل عدد الأصوات التي حصلت عليها الدول الأربعة الكبرى إلى (٢٩) صوتاً ولأسبانيا وبولندا (٢٧) صوتاً، ومقابل ذلك حصلت ألمانيا على مزايا داخل البرلمان الأوروبي وداخل المجلس وعلى وفق المادة المتعلقة بالحجم السكاني التي تنص على ((أن أي قرار يُتخذ من قبل المجلس يجب أن توافق عليه الدول التي تُمثل على الأقل نسبة (٦٢%) من مجموع سكان الاتحاد)) وهذه المادة تُعدُّ لصالح ألمانيا^(٨٧).

ج- مشروع الدستور الأوروبي: تشكّل مؤتمر أوروبي من ممثلين عن الحكومات الأوروبية والبرلمانات والمؤسسات الأوروبية "لجنة الحكماء" وقد ترأس هذا المؤتمر الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان، وانعقد هذا المؤتمر من بداية عام ٢٠٠٢ إلى منتصف عام ٢٠٠٣ ونتيجة لتسويات ألمانية

- فرنسية، فقد تم تبني مشروع الدستور في المجلس الأوربي في حزيران ٢٠٠٤، ومن أهم هذه التسويات^(٨٨):
- أقرت فرنسا ألمانيا بتعيين رئيس دائم للمجلس الأوربي وكذلك وافقت فرنسا على الفكرة الألمانية بأن يَنْتخب البرلمان الأوربي رئيس المفوضية الأوربية.
- قبلت فرنسا التغيير في نظام التصويت من الأغلبية المميّزة إلى نظام التصويت بالأغلبية المضاعفة مقابل حصولها على أصوات متساوية مع ألمانيا في المجلس الوزاري.
- في السياسة الخارجية دعمت كل منهما وزير أوربي للشؤون الخارجية والتصويت على الشؤون الخارجية يكون بالأغلبية المحدودة باستثناء القضايا المتعلقة بالأمن والدفاع والتي تُعدُّ من صميم السياسة الخارجية.
- دعت فرنسا إلى تقوية السياسة الاجتماعية ولكنها لم تحرز تقدماً بسبب المعارضة الألمانية.
- وافقت فرنسا بشكل عام على نظام التصويت بالأغلبية المحدودة وزيادة صلاحيات البرلمان الأوربي التي طالبت بها ألمانيا.
- نجحت فرنسا بمنع أي إشارة للكنيسة أو الله في نص الدستور.

الخاتمة

مما تقدم يمكن القول بأن العقلانية ميزت صنّاع القرار في ألمانيا وفرنسا بعد إدراكهما بأن محدودية قدرتهما لا تتناسب مع حجم الدور العالمي الذي تسعيان لأدائه على الساحة الدولية، وبالتالي اتجهت جهودهما ومساعدتهما إلى إنشاء الاتحاد الأوربي الذي من خلاله سيكون التحرك الألماني- الفرنسي سهلاً لتحقيق مصالحهما. فالسياسة الألمانية- الفرنسية تحت الغطاء الأوربي ستكون أكثر تقبلاً وترحيباً من الدول التي لم تعد راغبة شعبياً في الهيمنة الأميركية.

لقد تركت البصمات الألمانية- الفرنسية أثراً جلياً في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي، فالدولتان لديهما نفوذ وتأثير كبيران داخل مؤسسات وهياكل صنع القرار، فقد تمكنت الدولتان من وضع حد لحق النقض (الفيتو) الذي تمارسه الدول الصغيرة في المجلس الوزاري، وكذلك فقد قبلت فرنسا تغيير نظام التصويت من الأغلبية المميّزة إلى نظام التصويت بالأغلبية المضاعفة مقابل حصول فرنسا على أصوات متساوية مع ألمانيا داخل المجلس الوزاري.

ومن الاستنتاجات التي توصل إليها هذا البحث:

- ١ - عملت ألمانيا وفرنسا في المدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) على توثيق العلاقات بينهما ليصبح كل منهما الشريك الاستراتيجي للآخر.
- ٢ - أصبحت العلاقات الألمانية- الفرنسية نقطة الارتكاز التي تدور حولها مسيرة الوحدة الأوروبية.
- ٣ - كان للعلاقات الألمانية- الفرنسية انعكاسات كبيرة على الاتحاد الأوروبي ساهمت في أن يأخذ الشكل والدور الحالي على المسرح الدولي ومن هذه الانعكاسات:
 - أ - تكوين وتوسيع الاتحاد الأوروبي.
 - ب - إيجاد وإصلاح المؤسسات والأجهزة داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي.
 - ج - التأثير في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بما يمتلكه من نفوذ وتأثير داخل المؤسسات والأجهزة الأوروبية، فالدولتان لديهما أكبر عدد من الأصوات داخل المجلس الوزاري والبرلمان الأوروبي.
 - د - دورهما في رسم السياسات الأوروبية بما يتلاءم ومصالح الدولتين.
- ٤ - أصبح الاتحاد الأوروبي بمثابة الوسيلة المقبولة عالمياً والتي من خلالها تستعيد الدولتان دورهما العالمي.

الهوامش والمصادر

- (١) حسن نافعة، الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٩١-٩٥.
- (٢) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص ٤.
- (٣) حسن نافعة، مصدر سابق، ص ١٠٨.
- (٤) ناظم عبد الواحد الجاسور، الوحدة الأوربية والوحدة العربية الواقع والتوقعات، دراسة مقارنة بين المشروعين الحضاريين بغية استشراف المستقبل، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص ١٤.
- (٥) صادق الأسود، الوحدة الأوربية: معطيات الحاضر وأبعاد المستقبل، ملف العدد (الوحدة الأوربية بين المتحقق والطموح)، آفاق عربية، العدد (١٢)، ١٩٩٢، ص ٣٠.
- (٦) حسن نافعة، مصدر سابق، ص ١٣٣.

(٧) بشارة خضر، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٤٢١.

(٨) نبيه الأصفهاني، قمة نيس وحصيلة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، العدد (١٤٣)، مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٦٣.

(٩) عبد المنعم السعيد، الجماعة الأوربية تجربة التكامل والوحدة، سلسلة الثقافة القومية، (٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤٢.

(١٠) حسن نافعة، مصدر سابق، ص ١٤٩-١٥٠.

(١١) حسن نافعة، أوروبا تحتفل بالتوقيع على دستورها بينما الوطن العربي مهدد بالخروج من التاريخ، المستقبل العربي، العدد (٣١٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١١.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٣٥-١٣٦.

(١٣) محمد كمال مصطفى وفؤاد نهر، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية - الأوربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٤-٢٥.

(١٤) حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مصدر سابق، ص ١٥٠-١٥١.

(١٥) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج ٣، دار رواد النهضة، بيروت، ١٩٩٤، ص ٣٧٢.

(١٦) أنتوني ماسون، أوروبا الجديدة - سلسلة قضايا دولية، ترجمة: فانيس حسن عبد الوهاب، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٤٤-٤٦.

(١٧) مسعود الخوند، مصدر سابق، ص ٤٠٠-٤٠١.

(18) Janing J., A German Europe-A European Germany? On the Debate over Germany's Foreign Policy, International Affairs 72, No. 1, 1996, p.35

(١٩) نزيرة الأفندي، أوروبا والطريق إلى الوحدة، السياسة الدولية، العدد (١٢١)، مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٢١.

(٢٠) وسن إحسان عبد المنعم، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي وانعكاساته على الاقتصاد العربي-الأبعاد السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠٠١، ص ١٣٠.

(٢١) سرمد عبد الستار أمين، التغيير التكنولوجي وإشكالية التنافس على المستوى الدولي - دراسة مستقبلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠٠١، ص ٢٠٣.

(٢٢) إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين - دراسة في واقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ١٩٩٥، ص ٣٤٤.

- (٣٢) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأميركية - الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٢٣.
- (٣٤) نبيه الأصفهاني، معاهدة ماستريخت بين الواقع والتطبيق، السياسة الدولية، العدد (١١١)، مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١١٠-١١٢.
- (٣٥) ناظم عبد الواحد الجاسور، مؤتمر بون والدور الألماني الجديد في السياسة الدولية، أوراق دولية، العدد (٩٢)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ١١٠-١١٢.
- (٣٦) جعفر الجزائر، ماستريخت الصراع الأوربي - الأميركي الخفي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣، ص ٥٨-٩٧.
- (٣٧) ناظم عبد الواحد الجاسور، أوربا ما بين قرنين: البحث عن هوية أوربية محددة، أوراق أوربية، العدد (٣)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ١.
- (٣٨) سميرة إبراهيم عبد الرحمن، يوغوسلافيا والاتحاد الأوربي - منظور العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والاتحاد الأوربي، متابعات دولية، العدد (١١)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ١.
- (٣٩) ستار جبار الجابري، الدستور الأوربي بين الرفض والقبول، الملف السياسي، العدد (١٨)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٦.
- (٣٠) خليل مخيف لفته، الدين والدستور الأوربي، الملف السياسي، العدد (١٨)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٩.
- (٣١) ستار جبار الجابري، مصدر سابق، ص ٢-٨.
- (٣٢) نزيرة الأفندي، ألمانيا ٢٠٠٧ أجندة دولية طموح، السياسة الدولية، العدد (١٦٨)، مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٦٢.
- (٣٣) مهند حميد مهدي، الآثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوربي شرقاً، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت إلى كلية العلوم السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوربي شرقاً، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت إلى كلية العلوم السياسية في جامعة النهدين، ٢٠٠٨، ص ١٠٣-١٠٤.
- (٣٤) جان إيفن هين وآخرون، المؤسسات والعلاقات الأمنية الأورو-أطلسية، في كتاب (نزع السلاح والتسلح والأمن الدولي)، الكتاب السنوي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٧٥.
- (٣٥) نزار إسماعيل الحياي، أوربا وأمريكا فرضية التنافس على الهيمنة - محطات إستراتيجية، العدد (٤٩)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ٨.

(36) Sebastian Harnisch, Germany's Role in the Institutional Reform of EU, Ferman Foreign policy in dialogue, No.3, University of Tere, Dec 2001, P4.

- (٣٧) كريستين عبد الله اسكندر، أوروبا وجهود إعادة البناء في البلقان، السياسة الدولية، العدد (١٤٣)، مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٦٨.
- (٣٨) هشام ياس شعلان، آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٢٨٢-٢٨٣.
- (٣٩) ستار جبار الجابري، توسيع عضوية الاتحاد الأوربي الواقع والتحديات، المرصد الدولي، العدد (٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٢٣-٢٤.
- (٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٣.
- (٤١) جواكيم كراوس، اللاعب العالمي: أوروبا بعد رئاسة ألمانيا للاتحاد الأوربي (وجهة نظر أوربية)، ترجمة: محمد عبد الواحد القبيسي، أوراق دولية، العدد (٢٦)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ٤-٦.
- (٤٢) ستار جبار الجابري، مصدر سابق، ص ٢٣-٢٤.
- (٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٨.
- (٤٤) رند حكمت محمود، معوقات انضمام تركيا لدول الاتحاد الأوربي دراسة في المعوقات الداخلية لإنضمام تركيا لدول الإتحاد الأوربي، الملف السياسي، العدد (١٠)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٩.
- (٤٥) إبراهيم البيومي غانم، تركيا وأوروبا جدلية الاستيعاب والاستبعاد، في كتاب: محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٧٠.
- (٤٦) جان إيفن هين وآخرون، مصدر سابق، ص ٧٦.
- (٤٧) احمد نوفل، تحديات الاتحاد الأوربي في النظام العالمي، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٢، ص ٣٣٩.
- (٤٨) محمد كمال مصطفى وفؤاد نهرا، مصدر سابق، ص ٤٢.
- (٤٩) حسن نافعة، الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، مصدر سابق، ص ٩٢؛ عبد المنعم السعيد، مصدر سابق، ص ٦٣.
- (50) K.P. Lasok and D. Lasok, Law and Institutions of the European Union, London, Baherworths, 2001, P.207.
- (٥١) محمد سعيد أبو عامود، البناء المؤسسي للاتحاد الأوربي، ملف عدد السياسة الدولية (الاتحاد الأوربي الواقع والآفاق)، السياسة الدولية، العدد (١٤٢)، مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٧٧.
- (٥٢) حسن نافعة، الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، مصدر سابق، ص ١٩٧-٢٠٠.
- (٥٣) أميرة محمد الشنواني، السوق الأوربية المشتركة وأزمة الشرق الأوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٦.
- (٥٤) عبد المنعم السعيد، الجماعة الأوربية تجربة التكامل والوحدة، مصدر سابق، ص ٨٢.

- (٥٥) حسن نافعة، الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، مصدر سابق، ص ٢٠٩-٢١١.
- (٥٦) محمد كمال مصطفى وفؤاد نهرا، مصدر سابق، ص ٤٨.
- (٥٧) رند حكمت محمود، الإتحاد الأوربي في عالم متغير، متابعات دولية، العدد (١٩)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ٢-٣.
- (٥٨) ناظم عبد الواحد الجاسور، الإتحاد الأوربي دولة التكوين الهيكلي والنسب التمثيلية في أجهزته ومؤسساته، أوراق أوربية، العدد (٢)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ٣.
- (٥٩) حيدر عبد الجبار الخفاجي، المحددات السياسية والاقتصادية تجاه علاقة تركيا بالإتحاد الأوربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠٠٩، ص ١٣-١٤.
- (٦٠) حسن نافعة، الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، مصدر سابق، ص ٢٠٣.
- (٦١) فرح ضياء الصفار، المركز الدستوري للإتحاد الأوربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٨٨-١٨٩.
- (٦٢) حمد سعيد أبو عامود، مصدر سابق، ص ٧.
- (٦٣) عبد المنعم السعيد، الجماعة الأوربية تجربة التكامل والوحدة، مصدر سابق، ص ٩٦.
- (٦٤) محمد كمال مصطفى وفؤاد نهرا، مصدر سابق، ص ٢١٤-٢١٦.
- (٦٥) حسن نافعة، الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، مصدر سابق، ص ٢١٦.
- (٦٦) محمد سعيد أبو عامود، مصدر سابق، ص ٧٩.
- (٦٧) حسن نافعة، الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، مصدر سابق، ص ٢٢٣-٢٢٤.
- (٦٨) محمد كمال مصطفى وفؤاد نهرا، مصدر سابق، ص ٥٣.
- (٦٩) حسن نافعة، الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، مصدر سابق، ص ٢٢٥.
- (٧٠) محمد سعيد أبو عامود، مصدر سابق، ص ٧٩.
- (٧١) حسن نافعة، الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، مصدر سابق، ص ٢٢٦-٢٢٧.
- (٧٢) نبيه الأصفهاني، قمة نيس وحصيلة الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوربي، مصدر سابق، ص ١٦٦.
- (٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٠-٢٥١.
- (٧٤) محمد سعيد أبو عامود، مصدر سابق، ص ٧٩.
- (٧٥) محمد كمال مصطفى وفؤاد نهرا، مصدر سابق، ص ٥٦.
- (٧٦) حسن نافعة، الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، مصدر سابق، ص ٢٥٢-٢٥٣.
- (٧٧) محمد كمال مصطفى وفؤاد نهرا، مصدر سابق، ص ٥٨-٥٩.
- (٧٨) المصدر نفسه، ص ٥٩-٦١.

- (٧٩) حسن نافعة، الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، مصدر سابق، ص ٢٥٥.
- (٨٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٥.
- (٨١) نبيه الأصفهاني، قمة نيس وحصيلة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوربي، مصدر سابق، ص ١٦٥.
- (٨٢) رند حكمت محمود، الاتحاد الأوربي في عالم متغير، مصدر سابق، ص ٩.
- (٨٣) نبيه الأصفهاني، قمة نيس وحصيلة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوربي، مصدر سابق، ص ١٦٤.
- (٨٤) لطفي شلش، أوربا قارة قديمة: في البحث عن المستقبل، صحيفة الجزيرة، العدد (١٠١١٨)، الأحد ١١ حزيران ٢٠٠٠.
- (85) Roy Pryce, *The Politics of The European Community*, London, Butterworth, 1973, p.65.
- (٨٦) بسام الطيارة، فرنسا والخوف التاريخي من ألمانيا، صحيفة الأخبار، عدد الأربعاء ٢٥ آب ٢٠١٠.
- (٨٧) نبيه الأصفهاني، قمة نيس وحصيلة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوربي، مصدر سابق، ص ١٦٥-١٦٦؛ عبد الواحد الجاسور، الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوربي الملفات القديمة والإصلاحات المؤسساتية، أوراق أوروبية، ع(٤٣)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ٢.
- (88) Maxime Lefebvre, "France and Europe": An Ambivalent Relationship In U.S-Europe Analysis Series, The Brookings Institution, Sep. 2004.